

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٩٧ لسنة ١٩٧١

رفع فئة بدل الإقامة المقرر للعاملين بحافظة البحر الأحمر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ في شأن مرتب الإقامة لموظفي الحكومة ومستخدميه في مناطق الصحراء النائية وبلاد النوبة .

قرر :

مادة ١ - رفع فئة بدل الإقامة المقرر للعاملين بحافظة البحر الأحمر بمقتضى قرار رئيس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ ، إلى ٣٠٪ من بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ، على أن يسرى على هذه النسبة التخفيض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (١٢ يولييه سنة ١٩٧١) أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧١

باعفاء رسالة لبطيركية الأقباط الأرثوذكس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، والقوانين المعدلة له؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم رسالة البخور المستوردة لبطيركية الأقباط الأرثوذكس وقدرها عشرة أطنان متريه والمفرج عنها مؤقثا في ١٩٧١/٤/٦

مادة ٢ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (١٢ يولييه سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٧١

بالترخيص لوزارة الشؤون الاجتماعية بصرف مبلغ

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٠ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٠

قرر :

مادة ١ - الترخيص لوزارة الشؤون الاجتماعية بصرف مبلغ ٥١٠ جنيهات (خمسمائة و عشرة جنيهات) أخذا من اعتماد الإغاثات الدولية المدرج بمجموعة المصروفات التحويلية التخصيصية بالباب الثاني من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٠ ، لإغاثة منكوبي الفيضانات التي اجتاحت ماليزيا وعلى أن تشمل هذه الإغاثة مصروفات التحويل .

مادة ٢ - على وزيرى الخزانة والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (١٢ يولييه سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١

بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعادين إلى الخدمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تحسب للعاملين بوحدة الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الذين سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي ثم أعيدوا إلى الخدمة في إحدى هذه الجهات، المدة بين تاريخ فصلهم وبين تاريخ إعادتهم إلى الخدمة في مدة خدمتهم . ويسرى هذا الحكم على من يعاد إلى الخدمة بعد العمل بهذا القرار .

مادة ٢ - لا يجوز الاستناد إلى هذا القرار للطعن في القرارات الصادرة بالترقيات قبل العمل به كما لا يترتب على حساب المدة المشار إليها صرف أية فروق مالية من الماضي .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (١٢ يوليه سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧١

بالترخيص للهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية بتجاوز اعتماد

تعميض العاملين عن جهود غير عادية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٠
يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية بتجاوز اعتماد تعويض العاملين عن جهود غير عادية بالبند ه - المكافآت بالباب الأول بموازنة الهيئة للسنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه مقابل وفر مماثل في سائر بنود الباب الأول المسموح باستخدام وفورها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (١٢ يوليه سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الوزراء

رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧١

بشأن إصدار صكوك على صندوق الاستثمار

في السنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١

رئيس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٩ بالإذن لوزير الخزانة في إصدار قرض لإنتاج في حدود ٢٥ مليون جنيه بالأقليم المصري ؛

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بإنشاء صندوق الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٦٧ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار صكوك على الخزانة العامة لصالح الشركات الصناعية التي ساهمت في تمويل مشروع درفلة الشرائط ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة في إصدار صكوك على الخزانة العامة باسم صندوق الاستثمار غير قابلة للتداول بفائدة ٣ ١/٢٪ سنوياً مدتها عشر سنوات تبدأ من ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ في حدود ٢٥ مليون جنيه (خمسة وعشرين مليون جنيه) مقابل المبالغ المودعة لحساب البنوك وشركات التأمين وأجهزة الادخار ووحدات القطاع العام الأخرى في صندوق الاستثمار .

مادة ٢ - تجدد الصكوك الصادرة لصالح الشركات الصناعية وقيمتها ٣ ١/٢ مليون جنيه التي ساهمت في مشروع درفلة الشرائط لمدة سنة قابلة للتجديد اعتباراً من تاريخ استحقاقها .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ما

صدر بمراسلة مجلس الوزراء في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٧ يوليه سنة ١٩٧١)

محمود فوزي